

المهمة التاسعة - مقرر قضايا بحثية 3

عمل الطالبة : مها حمد الحمودي
الرقم الجامعي: 252001816
إشراف الدكتور: أحمد يحيى



9

المهمة المطلوبة



تحليل إحدى الدراسات السابقة في ضوء نظريات وأطر
نظرية معينة.

9

عنوان الدراسة

“The Relationship between Entrepreneurship and Sustainable Development in Saudi Arabia: A Comprehensive Perspective”

الباحثان : Lena Bedawi Elfadli Elmonshidmm, and Omer Ahmed Sayed

سنة النشر: 2024

المجلة العلمية: Economies

هدف الدراسة

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر النشاط الريادي في التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية، من خلال دراسة تأثيره في ثلاثة أبعاد رئيسة هي:

1. التنمية الاقتصادية.

2. التنمية الاجتماعية.

3. الاستدامة البيئية.

واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL للكشف عن العلاقات قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين النشاط الريادي ومؤشرات التنمية المستدامة.

أولاً: النظرية الرئيسية الملائمة لتحليل الدراسة (نظرية التنمية المستدامة)

نظرية التنمية المستدامة

تُعد نظرية التنمية المستدامة الإطار النظري الأكثر وضوحًا في تفسير الدراسة؛ لأنها تنظر إلى التنمية باعتبارها عملية متكاملة تقوم على تحقيق التوازن بين ثلاثة أبعاد مترابطة:

- البعد الاقتصادي.
- البعد الاجتماعي.
- البعد البيئي.

وتنطلق هذه النظرية من أن النمو الاقتصادي لا يُعد تنمية مستدامة ما لم يصاحبه تحسن اجتماعي، وحماية للموارد والبيئة، وقدرة على تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها.

تتفق الدراسة مع هذا المنظور؛ إذ لم تقتصر على قياس أثر زيادة الأعمال في الناتج المحلي أو الإنتاجية، بل درست أيضًا أثرها في مؤشر التنمية البشرية وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وبذلك تعاملت مع التنمية المستدامة بوصفها مفهومًا متعدد الأبعاد، وليس مجرد نمو اقتصادي. وقد أكدت الدراسة أن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مترابطة، وأن تحقيق الاستدامة يتطلب الموازنة بينها ضمن إطار مؤسسي وسياساتي متكامل.

أولاً: النظرية الرئيسية الملائمة لتحليل الدراسة (نظرية التنمية المستدامة)

تطبيق نظرية التنمية المستدامة على الدراسة

يمكن تفسير العلاقة التي اختبرتها الدراسة وفق نظرية التنمية المستدامة كما يأتي:

اقتصادياً:

تسهم زيادة الأعمال في إنشاء المشروعات، وتوليد الوظائف، ورفع الإنتاجية، وتعزيز الابتكار، ودعم تنويع الاقتصاد السعودي بعيداً عن الاعتماد على النفط.

اجتماعياً:

تسهم المشروعات الريادية في تمكين المرأة، ودمج الشباب في سوق العمل، وتوسيع فرص التعليم والعمل، وتحسين مستويات التنمية البشرية.

بيئياً:

يمكن للريادة الخضراء والمشروعات المستدامة أن تخفض الانبعاثات، وتدعم استخدام التقنيات النظيفة، وتشجع نماذج الأعمال الصديقة للبيئة.

ومن ثم، تؤكد الدراسة الافتراض الأساسي لنظرية التنمية المستدامة، وهو أن زيادة الأعمال يمكن أن تعمل أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الوقت نفسه.

ثانياً: تحليل الدراسة في ضوء نظرية (شوم بيتر) في ريادة الأعمال

النظرية الشومبيترية للابتكار

يرى جوزيف شومبيتر أن رائد الأعمال هو المحرك الرئيس للتغير الاقتصادي؛ لأنه يقدم ابتكارات جديدة في المنتجات، والخدمات، وطرق الإنتاج، والأسواق، والتنظيم. ويُطلق على هذه العملية مفهوم التدمير الخلاق، حيث تحل الأنشطة والتقنيات الجديدة محل الأساليب التقليدية الأقل كفاءة.

تنسجم الدراسة مع النظرية الشومبيترية؛ إذ تفترض أن النشاط الريادي يؤدي إلى النمو الاقتصادي من خلال الابتكار، وخلق الوظائف، ورفع الإنتاجية، وإدخال تقنيات ونماذج أعمال جديدة. وقد ربطت الدراسة ريادة الأعمال بالتنوع الاقتصادي في السعودية، ولا سيما في إطار رؤية المملكة 2030 التي تستهدف تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية.

تفسير نتائج الدراسة وفق النظرية

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي للنشاط الريادي في التنمية الاقتصادية على المدى الطويل؛ وهو ما يمكن تفسيره بأن المشروعات الريادية تحتاج إلى فترة زمنية حتى تتحول الابتكارات إلى نتائج إنتاجية واقتصادية ملموسة.

كما أن ظهور أثر سلبي لريادة الأعمال في الإنتاجية في الأجل القصير لا يتعارض بالضرورة مع النظرية الشومبيترية؛ لأن الابتكارات الجديدة قد ترافقها تكاليف تأسيس، وعدم يقين، وتجريب، وإعادة تخصيص للموارد قبل أن تحقق مردوداً اقتصادياً إيجابياً في الأجل الطويل.

وبالتالي، تدعم نتائج الدراسة فكرة أن ريادة الأعمال لا تؤدي دائماً إلى تحسين فوري في الأداء الاقتصادي، ولكنها يمكن أن تُحدث تحولاً هيكلياً طويل الأجل قائماً على الابتكار والتجديد الاقتصادي.

ثالثاً: تحليل الدراسة في ضوء النظرية المؤسسية

النظرية المؤسسية

تؤكد النظرية المؤسسية أن النشاط الريادي لا يحدث بمعزل عن البيئة المحيطة، بل يتأثر بالمؤسسات الرسمية وغير الرسمية. وتشمل المؤسسات الرسمية:

- الأنظمة والتشريعات، السياسات الحكومية، الإجراءات التنظيمية.
- التمويل، الحوافز، حماية الملكية.

أما المؤسسات غير الرسمية فتشمل:

- الثقافة المجتمعي، النظرة إلى المخاطرة، تقبل الفشل.
- الاتجاهات تجاه العمل الريادي، والقيم المتعلقة بمشاركة المرأة والشباب.

تظهر أهمية النظرية المؤسسية في الدراسة من خلال تأكيدها أن تحقيق الأثر الكامل لريادة الأعمال في التنمية المستدامة يتطلب وجود بيئة ريادية داعمة، وأن من أبرز التحديات التي تواجه رواد الأعمال في السعودية العوائق التنظيمية، وصعوبة الوصول إلى التمويل، والحاجة إلى تطوير منظومة ريادة الأعمال.

ثالثاً: تحليل الدراسة في ضوء النظرية المؤسسية

تفسير الدراسة وفق النظرية المؤسسية

يمكن وفق هذه النظرية القول إن النشاط الريادي لا يؤدي تلقائياً إلى التنمية المستدامة؛ بل تعتمد النتيجة على جودة البيئة المؤسسية. فعندما تكون الإجراءات التنظيمية مرنة، والتمويل متاحاً، والتعليم الريادي متطوراً، والحوافز مرتبطة بالابتكار والاستدامة، يصبح رواد الأعمال أكثر قدرة على:

- تأسيس مشروعات قابلة للنمو وتطوير حلول مبتكرة.
 - توظيف الشباب والنساء.
 - تبني ممارسات بيئية مستدامة.
 - الإسهام في التنوع الاقتصادي.
- أما إذا كانت البيئة المؤسسية تتسم بالتعقيد، وضعف التمويل، أو غياب الحوافز، فقد يظل أثر ريادة الأعمال محدوداً، حتى مع زيادة عدد المشروعات. ولهذا أوصت الدراسة بتبسيط الإجراءات التنظيمية، وتحسين الوصول إلى التمويل، وتعزيز التعليم الريادي، وتقديم حوافز للمشروعات المستدامة.

رابعاً: تحليل الدراسة في ضوء نظرية أصحاب المصلحة

نظرية أصحاب المصلحة

تنص نظرية أصحاب المصلحة على أن المشروع لا ينبغي أن يركز فقط على تحقيق العائد المالي للملاك، بل يجب أن يراعي مصالح الأطراف المتأثرة بنشاطه، مثل: الموظفين، العملاء، المجتمع، المستثمرين، الجهات الحكومية، البيئة، والأجيال المستقبلية.

يمكن تطبيق هذه النظرية على الدراسة؛ لأن التنمية المستدامة التي تناولتها لا تقتصر على أداء المشروع المالي، بل تتضمن أثر النشاط الريادي في المجتمع والبيئة.

فالمشروع الريادي المستدام وفق هذا المنظور يجب أن يحقق قيمة اقتصادية من خلال النمو والابتكار، وقيمة اجتماعية من خلال توفير فرص العمل وتعزيز الشمول، وقيمة بيئية من خلال تقليل الانبعاثات واستخدام الموارد بكفاءة.

وتفسر النظرية النتائج المتعلقة بتمكين المرأة وإدماج الشباب في سوق العمل؛ لأن نجاح ريادة الأعمال لا يُقاس فقط بعدد المشروعات أو الأرباح، بل أيضاً بقدرتها على تحقيق منافع اجتماعية لأصحاب المصلحة المختلفين.

خامساً: تحليل الدراسة في ضوء إطار الخط الأساسي الثلاثي

إطار الخط الأساسي الثلاثي (Triple Bottom Line)

يقوم هذا الإطار على تقييم أداء المشروع من خلال ثلاثة محاور:

- People: الإنسان والمجتمع.
- Planet: البيئة.
- Profit: العائد والأداء الاقتصادي.

ويُعد هذا الإطار مناسباً جداً للدراسة؛ لأن نماذجها الثلاثة تعكس هذه المحاور بصورة مباشرة:

محور الإطار	ما يقابله في الدراسة
الربح والأداء الاقتصادي	الإنتاجية والنتائج المحلي والاستثمار والصادرات
الإنسان والمجتمع	مؤشر التنمية البشرية والتعليم والصحة والنمو السكاني
البيئة	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والاستدامة البيئية

ومن خلال هذا الإطار، يمكن تفسير ريادة الأعمال المستدامة باعتبارها نشاطاً يحقق قيمة اقتصادية دون إهمال النتائج الاجتماعية والبيئية.

سادساً: مدى اتساق فرضيات الدراسة مع الأطر النظرية

وضعت الدراسة ثلاث فرضيات رئيسية:

- **الفرضية الاقتصادية**

يؤثر النشاط الريادي إيجابياً في التنمية الاقتصادية في السعودية.

تستند هذه الفرضية إلى النظرية الشومبيتية، التي ترى أن الابتكار والمبادرة الريادية يدفعان النمو والإنتاجية.

- **الفرضية الاجتماعية**

يؤثر النشاط الريادي إيجابياً في التنمية الاجتماعية ومؤشر التنمية البشرية.

تتفق هذه الفرضية مع نظرية التنمية المستدامة ونظرية أصحاب المصلحة، لأن النشاط الريادي قد يخلق فرص العمل، ويدعم تمكين الفئات المختلفة، ويحسن الوصول إلى الموارد والخدمات.

- **الفرضية البيئية**

يسهم النشاط الريادي في الاستدامة البيئية من خلال خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

تنسجم هذه الفرضية مع نظرية ريادة الأعمال المستدامة وإطار الخط الأساسي الثلاثي، اللذين يفترضان إمكانية الجمع بين تحقيق القيمة الاقتصادية وتقليل الضرر البيئي. وقد صاغت الدراسة هذه الفرضيات استناداً إلى مراجعة الأدبيات المتعلقة بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

سابعًا: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء النظريات

1. النتائج الاقتصادية

وجدت الدراسة أن النشاط الريادي يرتبط بالنمو الاقتصادي ويدعم الإنتاجية على المدى الطويل. ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء النظرية الشومبيتية؛ لأن زيادة الأعمال تُدخل الابتكارات إلى السوق، وتحفز المنافسة، وتدعم تجديد الهياكل الاقتصادية. ومع ذلك، كشفت بعض النتائج عن أثر سلبي قصير الأجل للنشاط الريادي في الإنتاجية. وقد يشير ذلك إلى أن المشروعات الجديدة تحتاج إلى وقت لتجاوز مرحلة التأسيس واكتساب الكفاءة وتحقيق وفورات الحجم. كما قد يعكس وجود مشروعات ريادية مدفوعة بالحاجة أكثر من كونها قائمة على الابتكار.

2. النتائج الاجتماعية

وجدت الدراسة أن النشاط الريادي يؤثر إيجابيًا في مؤشر التنمية البشرية، وهو ما يتفق مع نظرية أصحاب المصلحة ونظرية التنمية المستدامة. فزيادة الأعمال تفتح فرصًا للتوظيف، وتزيد مشاركة المرأة والشباب، وتدعم الشمول الاجتماعي. لكن قياس التنمية الاجتماعية بمؤشر التنمية البشرية المعدّل لا يغطي بالضرورة جميع آثار زيادة الأعمال، مثل العدالة في توزيع الدخل، وجودة الوظائف، والأمان الوظيفي، والاندماج الاجتماعي.

3. النتائج البيئية

أشارت النتائج إلى أن النشاط الريادي يسهم في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الأجل القصير، وهو ما يدعم مفهوم الريادة الخضراء. إلا أن هذا الاستنتاج ينبغي التعامل معه بحذر؛ لأن النشاط الريادي ليس مستدامًا بالضرورة. فبعض الأنشطة الريادية قد تزيد استهلاك الطاقة والموارد والانبعاثات. ولذلك، فإن الأثر البيئي الإيجابي يعتمد على نوع الريادة، ودرجة تبني التكنولوجيا النظيفة، وجودة الأنظمة البيئية.

ثامناً: التقييم النقدي للإطار النظري في الدراسة

على الرغم من أن الدراسة استندت إلى أدبيات واسعة، فإن إطارها النظري أقرب إلى الجمع بين مجموعة من الدراسات السابقة منه إلى بناء نموذج نظري متكامل ومحدد. ويمكن تسجيل الملاحظات النقدية الآتية:

1. غياب نظرية مركزية مصاغة بوضوح

لم تحدد الدراسة بصورة صريحة نظرية واحدة تقود النموذج البحثي، وإنما اعتمدت على عدد من الدراسات التي تربط ريادة الأعمال بالنمو والتنمية الاجتماعية والبيئية. وكان من الأفضل أن تضع الدراسة إطاراً نظرياً يجمع بين:

- النظرية الشومبيتية لتفسير البعد الاقتصادي.
- النظرية المؤسسية لتفسير أثر البيئة التنظيمية.
- نظرية أصحاب المصلحة أو الخط الأساسي الثلاثي لتفسير البعدين الاجتماعي والبيئي.

2. التعامل مع ريادة الأعمال بوصفها متغيراً متجانساً

استخدمت الدراسة مؤشراً عاماً للنشاط الريادي، من دون التمييز بين: ريادة الأعمال الابتكارية، ريادة الأعمال التقليدية، الريادة الخضراء، الريادة الاجتماعية، الريادة المدفوعة بالفرصة، الريادة المدفوعة بالحاجة. وهذا التمييز مهم؛ لأن الأنواع المختلفة من ريادة الأعمال لا تحقق النتائج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية نفسها.

ثامناً: التقييم النقدي للإطار النظري في الدراسة

3. ضعف إدماج العوامل المؤسسية داخل النموذج التجريبي

ناقشت الدراسة دور التشريعات والتمويل والبيئة الداعمة، لكنها لم تدرج مؤشرات مؤسسية واضحة بوصفها متغيرات مستقلة أو معدلة في النماذج الإحصائية. كان من الممكن اختبار الدور المعدل لكل من: الدعم الحكومي، سهولة ممارسة الأعمال، الوصول إلى التمويل، جودة الأنظمة، التعليم الريادي، و الحرية الاقتصادية.

4. محدودية القياس البيئي

اعتمدت الدراسة على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون فقط لقياس البعد البيئي، مع أن الاستدامة البيئية تشمل أيضاً استهلاك الطاقة، والطاقة المتجددة، وكفاءة الموارد، والنفايات، والتلوث، والمياه.

5. صغر عدد المشاهدات

اعتمدت الدراسة على 17 مشاهدة سنوية فقط خلال الفترة 2006-2022، وهو حجم محدود نسبياً عند تقدير ثلاثة نماذج تحتوي على عدة متغيرات وفجوات زمنية. وقد يؤثر ذلك في استقرار التقديرات وقابليتها للتعميم.

كما أقرت الدراسة نفسها بأن توافر البيانات وجودتها يمثلان أحد القيود الرئيسة، وأن نموذج ARDL قد لا يلتقط جميع العوامل الخارجية المؤثرة في العلاقة بين زيادة الأعمال والتنمية المستدامة.

تاسعاً: إطار نظري مقترح لتطوير الدراسة

يمكن تطوير الدراسة من خلال بناء نموذج نظري تكاملي على النحو الآتي:

- النشاط الريادي.
- الابتكار وخلق فرص العمل ورفع الإنتاجية.
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

مع إدخال المتغيرات التالية:

متغيرات وسيطة: الابتكار، خلق فرص العمل، تبني التكنولوجيا الخضراء، الشمول الاجتماعي.

متغيرات معدلة: الدعم الحكومي، جودة البيئة التنظيمية، الوصول إلى التمويل، التعليم الريادي، والثقافة الريادية.

وبذلك يصبح الافتراض النظري المقترح:

تؤثر ريادة الأعمال في التنمية المستدامة من خلال الابتكار وخلق فرص العمل وتبني الممارسات الخضراء، بينما تتوقف قوة هذا التأثير على مستوى الدعم المؤسسي وجودة البيئة الريادية.

يتضح من تحليل الدراسة أن نظرية التنمية المستدامة تمثل الإطار الأشمل لفهم العلاقة بين ريادة الأعمال والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بينما تساعد النظرية الشومبيتية في تفسير دور الابتكار والمشروعات الجديدة في النمو الاقتصادي، وتفسر النظرية المؤسسية أثر الأنظمة والتمويل والسياسات في نجاح النشاط الريادي، في حين توضح نظرية أصحاب المصلحة وإطار الخط الأساسي الثلاثي ضرورة تحقيق قيمة اقتصادية واجتماعية وبيئية متوازنة.

وتدعم الدراسة افتراض أن ريادة الأعمال يمكن أن تكون محركاً للتنمية المستدامة في المملكة، إلا أن هذا التأثير ليس تلقائياً، بل يعتمد على طبيعة النشاط الريادي، وقدرته على الابتكار، وجودة البيئة المؤسسية، ومدى تبني المشروعات للممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة.

9

الخلاصة



Elmonshid , L. B. E., & Sayed, O. A. (2024). The relationship between entrepreneurship and sustainable development in Saudi Arabia: A comprehensive perspective. *Economies*, 12(8), Article 198. <https://doi.org/10.3390/economies12080198>



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

